المحاضرة الثانية:

سياسة الحماية الفرنسية في تونس

تبنت فرنسا سياسة خاصة بها في تونس، عرفت اول مرة باسم نظام الحماية، وهي لا تختلف كثيرا عن نظام الإلحاق والاحتلال، ولكنها تبقي السيادة الرسمية في يد الباي، وتختفي ورائه في تسيير شؤون البلاد بما يخدم سياستها وأهدافها، فهل ستحقق فرنسا أهدافها بتجسيد هذه السياسة الجديدة.

أولا ــ فرض السلطة الفرنسية في تونس:

بعد إرغام الباي محمد الصادق على توقيع معادة باردو أصبحت تونس فريسة في يد فرنسا، وقد انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة تهدف إلى بسط النفوذ على كامل البلاد وجعل البايات في خدمة الإدارة الفرنسية، وهذه السياسة تخدم أهداف فرنسا المتمثلة في تسهيل مهمة الاحتلال وعدم إغضاب الدول الأوربية المعارضة للاحتلال والتغرير بالتونسيين من خلال التحكم في بلدهم من وراء سلطة الباي الصورية، ولهذا تضمنت معاهدة باردو الشروط والظروف التي تساعد على خدمة هذه السياسة وهو ما نلاحظه على مواد الاتفاقية التي جاء فيها:

"إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين، بسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات ودهما القديم وروابط حسن الجوار، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين "

"وبناءا على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين الجنرال باريار نائبا مفوضا من طرفه، فاتفق جنابه مع سمو الباي على المواد الآتية :

المادة الأولى : إن معاهدة الصلح والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى القائمة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها

- المادة الثانية : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان الساميان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن.
- المادة الثالثة : تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعبث بأمن مملكته.
- المادة الرابعة: تضمن فرنسا تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة الفرنسية ومختلف الدول الأوروبية.
- المادة الخامسة : يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وضيفته السهر على تنفيذ شروط هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.
- وقد نصت المادة السادسة على تمثيل فرنسا لتونس في المجال الدبلوماسي الخارجي، والمادة السابعة على حق النظر في وضع نظام مالي بالمملكة التونسية يفي بواجبات الدين العام ويضمن حقوق دائني المملكة. والمادتين الثامنة والتاسعة على التعاون في فرض الطاعة على القبائل العاصية ومنع تهريب الأسلحة للجزائر([1]).

وإضافة إلى ما سطرته هذه المعاهدة وتأكيدا على تسهيل تنفيذها تدخل المقيم العام الفرنسي في اختيار خليفة الباي محمد الصادق، وفي يوم 08 جوان 1883 قبل الباي الجديد علي توقيع معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة المرسى، وقد تضمنت مبادئ جديدة مؤكدة ومكملة لمعاهدة باردو، وكان الهدف منها توسيع سلطة فرنسا وإدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية أنها ضرورية، وقد وردت في هذه المعاهدة كلمة الحماية لأول مرة،

فقد نصت المادة الأولى منها على تكفل الباي بإدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي ترى حكومة فرنسا فائدة إدخالها وذلك تسهيلا منه على إتمام حمايتها، أما المادة الثانية فقد ضمنت فرنسا قرضا يعقده الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد والبالغ

125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يزيد عن 175 مليون فرنك ولكن على أساس اختيار فرنسا للوقت والشروط المناسبة لهذه العملية ومع تعهد الباي بألا يعقد قرضا جديدا دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية وحددت المادة الثالثة أولوية المصروفات الواجب أدائها في تونس فتخصص من إيرادات المملكة أولا المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا ثم يخصص منها ثانيا مخصصات سمو الباي وما بقي بعد ذلك ينفق على إدارة المملكة وتدفع منه مصاريف الحماية([1]).

وتلت معاهدة المرسى إجراءات أخرى، ففي 2 أكتوبر 1884 حلت اللجنة المالية الدولية وانتقلت جميع شؤون تونس المالية إلى المقيم العام الفرنسي بموافقة الدول الأوربية المعنية بمسألة الدين التونسي، وفي 10 نوفمبر 1884 صدر مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية يفوض المقيم العام إقرار " تنفيذ جميع المراسيم الصادرة من سمو الباي"، فأصبح المقيم العام يراقب الأوامر والمراسيم الصادرة والتي لا تأخذ مفعولها إلا بإمضائه، وقد أصبحت التشريعات تحضر في ديوان المقيم العام وتقدم للباي لوضع خاتمه عليها وأحيانا دون سابق اطلاع على مضمونها،

وقد تم تشكيل مجلس أداري لمعاونة المقيم العام يتشكل من مديري المصالح الفرنسيين الذين كانوا يعملون مستشارين في الوزارات التونسية التي ألغيت، ويستمدون سلطتهم التشريعية من مجلس استشاري يتكون من فرنسيين منتخبين، ثم أصبح مع مرور الزمن يضم عددا من التونسيين المعينين من المقيم العام (38 فرنسيا و15 تونسيا)، وأما مناطق الجنوب فقد كانت تحت الحكم العسكري المباشر بواسطة ضباط الجيش الفرنسي التابعين لقائد جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة([2]).

كما فوض المقيم العام إقرار تنفيذ جميع المراسم الصادرة عن الباي، وفي 23 جويلية خول المقيم العام سلطة الجمهورية المطلقة المقامة داخل حدود تونس، ووضعت تحت تصرفه جميع القوات الفرنسية وجميع الهيئات الإدارية.

وأخذ بذلك المقيم العام يمارس سلطة مطلقة في عهد علي باي (1882ـ 1901) المطيع للسياسة الفرنسية([1])، وذلك من خلال المراقبين المدنيين الفرنسيين الذين تم تعيينهم في 4 أكتوبر 1884، وكانوا متواجدين في الوزارات وإدارة المصالح، وكان لهم حق مراقبة أعمال الإداريين التونسيين، واصدار القوانين التي تخضع البلاد لادارة المقيم العام، وبذلك وقعت تونس تحت السلطة المطلقة للاحتلال الفرنسي باسم نظام الحماية([2]).

ثانيا ــ ملامح السياسة الفرنسية في تونس

بعد ان وطدت فرنسا سيادتها في تونس شرعت في انتهاج سياسة استبطانية واستغلالية بشعة تمثلت في المجالات الآتية:

1 ــ سن القوانين المدنية والتحكم في إدارة السكان: شرعت عدة قوانين إدارية الهدف منها مراقبة السكان وإدارة الجهات والمناطق، وقد تم الاعتماد على نظام الإدارة المدني في المدن ونظم الإدارة المشيخية الخاصة بالأرياف، وبدأ إخضاع شيوخ القبائل والقياد وسكان المدن لدفع الضرائب المرهقة، ففي 2 افريل 1885 صدر قانون المجلس البلدي الخاص بتعيين اعضاء المجلس، والتجارة، ودفن الموتى، واستخلاص مؤخرات الأملاك، وتغيير أسعار ماء زغوان وسلب حقوق مالكية، وهي أمور أثارت السكان، فرفع أعيان مدينة تونس عريضة للباي علي، سجلوا فيها باسم التونسيين الأضرار التي لحقت بتجارتهم من جراء تغيير رسم الجمارك، وعزل الموظفين التونسيين، وطالبوا باحترام الشرع الإسلامي في قضية دفن الموتى([3]).

2 ــ نزع الأراضي ومنحها للمستوطنين الفرنسيين: قامت إدارة الحماية بحملة لنهب الأراضي التونسية تحت مبررات مختلفة، كمعاقبة للثوار وعدم توفر وثائق الملكية أو خدمة المنفعة العامة، وصادرة أراضي واسعة وخصبة باعتها بأثمان بخسة للمستوطنين الفرنسيين، وذلك تشجيعا لمهمة الاستيطان وللاستثمار، وقد أنشأت صندوقا لشراء الأراضي وإعادة بيعها للمستوطنين، ومنحت العناصر الإقطاعية التونسية الموالية لها

امتيازات هامة في امتلاك واستنجار الأراضي. وبذلك فان المساحات الزراعية الخصبة والواسعة أصبحت مستغلة من قبل الفرنسيين وأعوانهم([1]).

3 ــ حولت السلطات الفرنسية تونس إلى سوق لتصريف بضائعها، ومصدرا لتغذيتها بالمواد الخام.

4 ــ استغلال المكننة والسكة الحديدية والموانئ في خدمة الاستثمار الفرنسي .

5 ــ محاربة الثقافة العربية، والفرنسة: ساهمت النخبة التونسية المتأثرة بحركة الإصلاح في نشر الثقافة العربية، وخاصة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحافة، لكن الإدارة الفرنسية تفطنت لمخاطر ذلك وعملت على مضايقة العلماء والمدرسين، ومراقبة التعليم العربي، ومنع الصحافة العربية، خاصة بعد الصدى الذي أحدثه إصدار "الحاضرة" عام 1888، فتدخلت حكومة الحماية في سنة 1897 لتصدر أوامرها التي تفرض ضمانات مالية باهظة على كل جريدة عربية، فاحتجبت جميعها ما عدا جريدة الحاضرة التي استطاعت ان تدفع المبلغ المالي الباهظ.([2]).

وقد انعكست هذه السياسة على أوضاع تونس السياسية منها والاجتماعية، فلقد أصبح المقيم الفرنسي يدير دفة السلطة الحقيقية بالبلاد، ويدخل الإصلاحات التي يراها ضرورية، وسخرت ثروات البلاد لخدمة مشاريع الاستيطان الفرنسية، وعرف الاقتصاد والمجتمع تحولات عميقة أثرت على بنيته وتماسكه.